المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلّد **8**، العدد **2**، **2015**

ما بعد الثورة: القوى الفاعلة ومسارات العقلنة

*محمد عبدالكريم الحوراني**

ملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار المقدمات المنطقية، والقضايا الأساسية التي قد تسهم في إدارة مرحلة ما بعد الثورة وعقلنتها. وقد ركزت الدراسة على مظاهر الاضطراب، والقوى التي يمكن أن تقوض إمكانات العقلنة، وانعكاس مسار حياة الثورة على عقلنة ما بعد الثورة، وطبيعة الاتجاه العام الذي يحكم عمليات العقلنة.

أظهرت الدراسة أن هناك جملة من مظاهر الاضطراب التي تفرض ذاتها على إدارة المرحلة: التوقعات المتصاعدة لدى الجماهير، وانهيار القواعد الاجتماعية ومعاني الأشياء، واضطراب الهوية الاجتماعية، والانفلات الأمني، وتقهقر الوضع الاقتصادي. كما كشفت الدراسة أن أهم القوى التي يمكن أن تعيق إدارة المرحلة: الثورة المضادة، والدول المتفاعلة مع الثورة.

وكشفت الدراسة أن المسار التاريخي للثورة يظهر سياقات وبنى تنعكس على إدارة ما بعد الثورة وهي: معالجة الاختلالات التاريخية العميقة التي حرضت الفعل الثوري، وتلبية الوعود التي علق الناس عليها آمالهم، وطبيعة التركيبة المجتمعية التي أحاطت بمسار الثورة، وتحقيق العدالة التوزيعية، والاهتمام بتطلعات الفاعلين الثوريين، وكذلك يظهر المسار التاريخي التفاعلات الداخلية والخارجية للثورة، بالإضافة إلى مستوى عنف الثورة والسياسة الأمنية اللازمة.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن عقلنة ما بعد الثورة تتجه من الدولة ومؤسساتها والبنى الاقتصادية ذات العوائد السريعة, إلى بناء الثقافة الرمزية للثورة، والتي تعكس هويتها وقيمها. وبالضرورة أن يضمن خط العقلنة عدم عودة الهيمنة السياسية، وتطبيق العدالة والحريات والحقوق المدنية.

الكلمات الدالة : الثورة، العقلنة، القوى الفاعلة.

المقدمة

تقول حنة أرندت في كتابها الموسوم "**في الثورة**" "إن من اشد ما يضر بفهم الثورة هو الافتراض الشائع بأن العملية الثورية قد انتهت حين تحقيق التحرير... ولنا أن نضيف إن من الشائع جداً كذلك الخلط بين مخاض التحرير وتأسيس الحرية". (ارندت: 1958: 200). وعلى هذا الأساس، فإذا كان الانتصار الأول للثورة هو إسقاط النظام المستبد القائم، فإن الانتصار الثاني، والحقيقي، هو إنجاز الأهداف الثورية، وعقلنة ما بعد إسقاط النظام بأقصى سرعة ممكنة، أي بلوغ الاستقرار ومأسسة طموحات الثورة.

إن العاقبة الخطيرة للثورة تتمثل في قصور الفاعلين وإخفاقهم بالإحاطة بمعايير الحصافة والعقلانية التي تمكنهم من إدارة المرحلة الانتقالية، والتغلب على إشكالاتها وتناقضاتها الحادة. ولذلك غالباً ما يقاس نجاح الثورة أو فشلها بالقدرة على إنتاج حالة جديدة من الاستقرار المجتمعي بحيث تعبر بناها ومؤسساتها عن روح الثورة وإنجازاتها. ومن هنا، فإن اختلال مفهوم الثورة الذي حدده قاموس أكسفورد الإنجليزي – وفق ما يرى بيتر كالفرت Peter calvert – يتمثل في استناده إلى حكم قيمي يقضي باعتبار نجاح الثورة رديفاً لإسقاط النظام القائم. حيث ينص التعريف: "**بأن الثورة هي إسقاط كامل لحكومة راسخة في أي بلد من قبل أولئك الذين كانوا يخضعون لها من قبل، والاستبدال القسري بحاكم جديد،**

* قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك.
تاريخ استلام البحث 2013/11/12 وتاريخ قبوله 2014/9/11.

© 2015 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

أو شكل جديد من الحكومة" والحقيقة إن نجاح الثورة واكتمال معناها يتحقق بإرساء المؤسسات الثورية المعبرة عن طموحات الجماهير الثائرة. (Calvert: 1970)

وتؤكد الحالة الراهنة للثورات العربية بأن مرحلة ما بعد الثورة–أو ما بعد سقوط النظام–لا تعني نهاية الثورة كما لا تعني نجاحها بالضرورة.إنها تجربة قاسية يعيشها المجتمع بأسره، سواء من الناحية الأمنية والضبطية، أم التنظيمية، أم مستوى العيش في ظل الاقتصاديات المترهلة، أم التناقضات القيمية، أم مواجهات الثورة المضادة والمحاولات الانقلابية. ولذلك فإن المرحلة الانتقالية تمثل منطقة زمنية حرجة وأزمة حقيقية في مسار حياة الثورة Life Course، وبالوقت ذاته فإنها تكشف عن عمق الضرر الذي الحقه النظام السابق بالمجتمع، وتميط اللثام عن عمق البنى والمؤسسات التي أرساها ومدى تجذرها، وهذا ينعكس بطبيعة الحال على مستوى الجهد اللازم لعقلنة المرحلة وتوجيه القوى الفاعلة كما ينعكس على خصوصية أسلوب إدارتها. إن هذه الحقيقة لا تعني انفصال عملية العقلنة اللازمة لتحقيق الاستقرار عن عمليات الثورة كحقيقة تاريخية، ولكنها تعني أنه ليس ثمة نموذج تاريخي يمكن انتقاؤه في كل موقف ثوري لتحقيق الاستقرار.

ولكن بالرغم من ذلك، فإن السياق التاريخي الثوري، يؤكد على وجود قواسم مشتركة عامة تحدد طبيعة القوى والمتغيرات الفاعلة في المرحلة الانتقالية، ومنها: القوى الخارجية. والثورة المضادة، والقوى الداخلية الحليفة للنظام السابق، والمتغيرات الاقتصادية، وبنى الوعي المقاوم للتغيير. بالإضافة إلى ذلك فإن الثورة تحدث اضطراباً عميقاً في المكونات البنائية للمجتمع، والثقافة، والاقتصاد، والدولة، والتي تتجلى مظاهرها بفقدان المعنى، وعدم وضوح الهوية المجتمعية، وسحب الشرعية، والتحلل المعاييري، وسحب الدافعية، وغياب الضبط وفقدان السيطرة على المؤسسات، وتفاقم عدم الرضا، واختلال التكامل المجتمعي، وإعادة الإنتاج الثقافي، وتدني مستويات الولاء. والافتقار إلى الثقة. (فوران: 2007، تلي: 2005، أرندت: 2008).

إن تنوع مظاهر الاضطراب في المرحلة الانتقالية وشموليتها، بالإضافة إلى ارتباطها بالمسار التاريخي للثورة، يؤكد على الأهمية القصوى لإدارة هذه المرحلة وترشيدها. **بحيث لا يكون هناك شيئا مجهولاً أو محكوماً بالصدفة، أو بالنتائج غير المحسوبة للفعل الثوري.** بطبيعة الحال، إن إدارة هذه المرحلة، ورفع حالة الاضطراب العام لا تتم بموجب وصفة سحرية جاهزة، أو بشكل سريع وميسر. ومن هنا، تتمحور **مشكلة هذه الدراسة** حول إظهار "معضلة" عقلنة المرحلة الانتقالية وإدارتها، باعتبارها تضم طيفاً واسعاً من المتغيرات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والنفسية الاجتماعية التي تتفاعل مع بعضها تاريخياً بصورة مستمرة، ولا تقبل الانفصال. وهذا يعني إن صياغة دستور جديد وانتخاب حاكم جديد لا يتطابق مع مفهوم عقلنة المرحلة. كما لا يعد شرطا كافيا لتحقيق الاستقرار الذي يتطلب أطوارا متعاقبة تكون ركيزتها الأساسية توقعات أعضاء المجتمع وطموحاتهم الثورية. وفي ضوء ما تقدم تحاول الدراسة أن تجيب على التساؤلات الآتية:

- ما أبرز مظاهر الاضطراب التي تفرضها الثورة على المرحلة الانتقالية؟
- ما أبرز القوى التي يمكن أن تقوض إمكانات عقلنة المرحلة الانتقالية؟
- ما العلاقة بين مسار حياة الثورة ومسارات عقلنة المرحلة الانتقالية؟
- ما طبيعة الاتجاه العام الذي يحكم عمليات عقلنة المرحلة الانتقالية؟

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال اعتبارين: **الأول، الاعتبار العملي**، ويتمثل في حالة الاضطراب العام التي أعقبت ثورات الربيع العربي، وما تزال جميع دول الربيع العربي تعيش مخاضها، بتناقضاتها وصراعاتها، على الرغم من أن بعضها أفضل حالا من الأخرى، وهذا بدوره آثار فوضى في العقل العربي وأحكامه المتعلقة بشرعية الثورة ومالآتها، مما يستدعي قراءة مشهد ما بعد الثورة وديناميات وتداعياته.

الثاني، الاعتبار النظري، ويتمثل في ندرة الدراسات السوسيولوجية التي ترصد ديناميات هذه المرحلة من مسار حياة الثورة وكيفية إدارتها. وكما يؤكد جاروسلاف Jaroslav بهذا الخصوص "إن المسار التاريخي للثورة حظي بالقليل من الاهتمام في أدبيات الثورة بينما أعطي الاهتمام الأكبر

لأسباب الثورة ونتائجها" (Jaroslav: 1994: 38)

إن الدراسة الراهنة، إذ تسعى إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة أنفا، تلفت الانتباه، بأقل تقدير، إلى ما يمكن اعتباره مقدمات لعقلنة مرحلة ما بعد الثورة(*)، ولهذا ترتكز الدراسة على أطروحة أساسية تتألف من ثلاثة محاور، تستند في صياغتها على تجارب التاريخ الثوري العالمي والتجارب الثورية العربية الراهنة. وهذه المحاور هي: **الأول، السياق العام والقوى الفاعلة. الثاني، المسار التاريخي للثورة والقواعد العميقة للعقلنة. الثالث، عمليات العقلنة: الاتجاه من الدولة إلى الثقافة.**

السياق العام والقوى الفاعلة

يقدر الخبراء بأن أكثر من 100.000 رجل إنجليزي من أصل خمسة ملايين قضوا في مسار الثورة الإنجليزية، وأن 1.3 مليون من 26 مليون من الفرنسين قضوا في الفترة بين 1789–1815. وأكثر من 2 مليون من بين 16–17 مليون قضوا في مسار الثورة المكسيكية، وأدت الثورات الفلاحية في روسيا والصين إلى وفاة عشرات الملايين، وفي نيكاراجوا أدت الثورة إلى وفاة 50.000 من بين 2.5 مليون (Goldstone: 1986: 807)

وكذلك الأمر بالنسبة للثورات العربية المعاصرة التي قضى فيها ما يقارب 200.000 مواطن عربي. وإذا أمنا بان الإنسان هو الأكثر قيمة من جميع الموجودات المجتمعية، فإن ما تخلفه الثورات من ضحايا بشرية تدعو إلى طرح التساؤل التالي: هل الإنجازات التي تحققها الثورات تستحق ثمنها؟

لا شك أن تكلفة الثورة لا تتوقف عند هذا الحد، فهي تشمل جميع مكونات الوجود المجتمعي، ولا تقاس إلا بالمقارنة مع النتائج (الأرباح) التي تحققها، وهذا يدعو إلى الأخذ بعين الاعتبار نجاح الثورة أو عدم نجاحها، وما إذا تخطت المرحلة الانتقالية بنجاح أم لا.

ولكن، بكل الأحوال، فإن طرح هذا السؤال في مرحلة ما بعد الثورة مباشرة، لن يلقى إجابة إيجابية. فعلى الرغم من نشوة الانتصار على الظلم والاستبداد، تبقى هناك خيبة أمل نابعة من الكلفة الباهظة التي تترتب على الثورة، وبشكل خاص الثورة العنيفة وطويلة المدى. إن الذاكرة الشعبية الثورية تركز على الكلفة والعوائد قصيرة المدى، مما يجعل إدارة مرحلة ما بعد الثورة بالغة الحساسية والخطورة بالنسبة للتقديرات الشعبية.

وعلى هذا الأساس تجدر الإشارة إلى أَن الثورة تبقى قائمة في المرحلة الانتقالية. لاحظ العلماء أَن "التوقعات المتصاعدة "Rising Expectations" تلعب دورا بالغ الأهمية في إيقاد فتيل الثورات الشعبية، وذلك من خلال فجوة الحرمان المتولدة عن ارتفاع طموحات الناس مع ثبات قدرتهم الفعلية على الإشباع (Geshwender, 1964. Davis: 1989. Gurr: 1970). إن التوقعات المتصاعدة لدى الجماهير لا تتلاشى عندما يسقط النظام المستبد ولا حتى بالانتقام منه، فعلى الرغم من أَن مظاهر الفعل الثوري قد تتوقف إلا أَن العوامل التي حرضته ورافقته، ومنها "التوقعات المتصاعدة"، تبقى فاعلة بشدة، وتراقب مستويات الإشباع وتحقيق أهداف الثورة. ولهذا السبب فإن الشعوب العربية التي رضخت للظلم والقهر عقود من الزمن، لم تقنعها الإنجازات البطيئة والتحسن الطفيف في مستوى الإشباع كما لم تقنعها المخططات طويلة المدى لإنجاز الأهداف الثورية.

إن الإنجازات السريعة وتحقيق الإشباع على كافة الأصعدة وفي كل المجالات، هي فقط التي تكفل إيقاف فاعلية التوقعات المتصاعدة لدى الجماهير في المرحلة الانتقالية، ولكن ليس ثمة قفزة سحرية يمكن أَن تأخذ المجتمع إلى الاستقرار بشكل سريع. ومن هنا اقتضت الضرورة، مراعاة توقعات الجماهير وإدارة طموحاتهم بعناية في المرحلة الانتقالية، وفي هذا السياق يصف عزمي بشارة سوء إدارة توقعات الجماهير بعد الثورة بالمصرية بقوله: "انتهت ثورة 25 يناير بتوقعات مرتفعة لجماهير تملأ الشوارع صخباً، فقد درج التظاهر وأصبح أمر غير مكلف، وأصبح كل ذي مطلب

(*) ملاحظة: يستخدم الباحث مصطلح ما بعد الثورة كرديف لمصطلح ما بعد إسقاط النظام، ومصطلح المرحلة الانتقالية. حيث إنه لا يوجد في واقع الأمر ما يعرف بما بعد الثورة، إذ إن للثورة مسار حياة يبدأ من اشتعال الثورة وينتهي بإرساء مؤسساتها وتحقيق الاستقرار. وعليه فإن الفترة الممتدة من إسقاط النظام إلى بناء المؤسسات هي إحدى مراحل مسار حياة الثورة.

متظاهراً" (بشارة: 2013: 13)

ويضيف: "انتهت ثورة 25 يناير بأجواء ثورية ووعود بالحرية والعيش والعدالة الاجتماعية تشبه وعود الخلاص، ولكن بجهاز الدولة نفسه، ومجلس عسكري يديرها في مرحلة انتقالية وتنظيمات حزبية لم تصنع الثورة وبعضها اعترض عليها علنا" (بشارة: 12:2013).

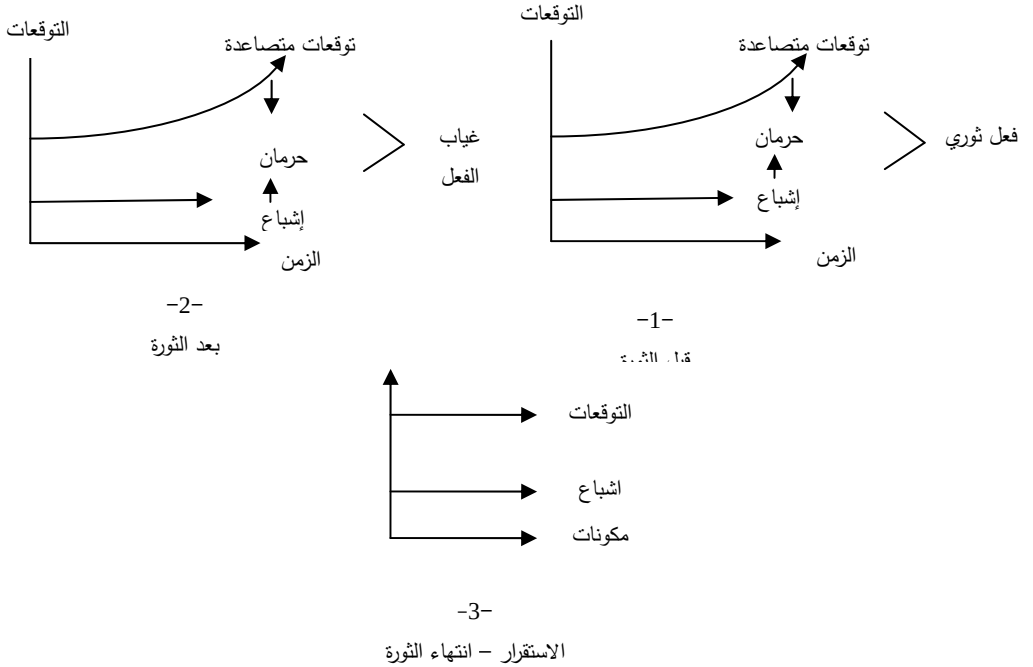

شكل (1)

فاعلية التوقعات المتصاعدة في المرحلة الانتقالية

إذن، يمكن القول بان السياق المجتمعي العام بعد الثورة يتسم بالانفعالية ليس بالمستوى السيكولوجي فقط ولكن بالمستوى الوجودي الذي يشمل معنى كل شيء وشرعية كل شيء. إنه وجود مجتمعي يتولد من جديد، ولذلك فإن معاني الأشياء، بما في ذلك النظام السياسي الجديد والدستور الجديد، والمكتسبات، تتخذ طابعاً عمليا لا رسمياً مما يضعها في حالة "**اختبار**"، ويجعلها محاطة بالحساسية التعبيرية. ومثال ذلك أن النظام السياسي قد يكتسب شرعية رسمية عن طريق الانتخاب الديموقراطي، وبذلك يكتسب الشرعية الرسمية. ولكن بعد ذلك يحتاج إلى "الشرعية العملية" لتأكيد استحقاق القبول الرسمي، إنها الشرعية المستمدة عن طريق الاستحقاق المتولد "**خبرويا**" في سياق تفاعل النظام السياسي مع المجتمع، حيث أن الفعل الثوري يجعل "**شرعية الشعب**" إطارا مرجعيا لجميع الأحكام المتعلقة بمرحلة ما بعد الثورة. ولذلك يقترح روبرت دوس وجون هيوز Dowse and Huges: أن النظام السياسي يمتلك المقدرة على الاستجابة بطريقة مناسبة للحاجات الشعبية عن طريق توزيع المصادر، وتطوير بنى من قبيل الأحزاب وجماعات المصلحة التي تشبع المطالب، إلى جانب البرلمانات والأجهزة التنفيذية، والبيروقراطيات، أي تطوير البنى عن طريق التحديث السياسي. (Dowse and Huges, 1982, 410-412)

وفي مقابلة مع رئيس رومانيا ترايان باسيسكو حول طول الفترة الانتقالية، صرح بأنه: "بعد ثلاثة وعشرين عاماً من الثورة ما زلنا نعيش مرحلة انتقالية، وأن المزاج الشعبي لا يساعد" (الجزيرة، 2013). إن المزاج الشعبي المبني على قاعدة التوقعات المتصاعدة يكرس باستمرار حالة من الاستياء

واللارضا، وهذه الحالة قد تعيق التقدم والإنجاز إذا لم تأخذ بعين الاعتبار، فالجماهير تعتقد أن الثورة سوف تنقلها مباشرة إلى الرفاه والحرية.

وتتفاعل هذه الحالة مع تناقضات المرحلة الانتقالية ومتغيراتها التي تحتكم إلى تجاذبات واستقطابات بين القديم والجديد، والنظام والفوضي، والأمن والخوف، والثقة والافتقاد إلى الثقة، والتكامل والتفكك. وهذا الوضع الانتقالي يمثل تعبيرا حقيقيا عن اضطراب عام.

إن القواعد "المصانة" داخل المجتمع لا تقيد المرء فقط بل تعطيه شعوراً بالتكامل والانتماء، وعندما ترفع الحصانة عن هذه القواعد بموجب الفعل الثوري يحدث التفكك في شتى المجالات التي يتكامل المرء معها. وبشكل خاص قواعد الضبط الاجتماعي المبنية اجتماعيا. وهكذا تضطرب عملية إعادة الإنتاج الثقافي التي تشعر الناس بالأمن الوجودي، أي يغيب الإحساس بان القواعد المجتمعية بقيت على ما هي عليه. (كريب، 172:1990).

عندما تنهار القواعد النمطية المرتبطة بقهر سياسي عميق، تتجه معاني الأشياء ودلالاتها نحو التبدل، الأمر الذي يترتب عليه حالة من اضطراب المعنى أو فقدانه. إن آفاق الحرية، وحدود ما يمكن أن يفكر به البشر، وقيمة الأشياء بالنسبة لهم، وشرعية الوجود والموجودات من حولهم تكون بعد الثورة في حالة جريان وتحول، ولذلك فإن الكثير من الأشياء التي كانت من المسلمات، وتحظى بشرعية تامة، تخضع للتشكك وتسحب الشرعية عنها. ويشمل ذلك – كما يوضح التاريخ الثوري–الدين الرسمي، والمؤسسة التربوية والدساتير وحتى هيبة الأشخاص والمراكز الاجتماعية.

وفي السياق المجتمعي العام تظهر اضطرابات الهوية الاجتماعية، وتطفو خطوط التصدع والانشقاق على السطح. وبذلك يفتقد المجتمع إلى "الشرعية الثقافية". أي أن مفهوم النحن we-ness لا يتجاوز حدود الجماعة القرابية والانتمائية إلى المجتمع الأكبر ولا يتأسس فيه. (Parsons, 1966: 26-27) . إن فكرة "**الشرعية الثقافية**" لا تكون مقبولة تماما من قبل الجماهير في بداية المرحلة الانتقالية الثورية، وهذا يدعم عدم القدرة على الاشتراك في فعل جمعي. إن ظهور الانكفاءات التقليدية بعد الثورة يؤكد على ضرورة إجراء حسابات دقيقة للتوازنات المصلحية تمهيدا للانتقال إلى مأسسة المصلحة العامة وتغليبها على المصالح الخاصة. فالتغيرات البنائية التي تعقب الثورة كما يلاحظ هابرماس: تهدد شعور الناس بالهوية والتكامل الاجتماعي. (Habermas, 1975:11)

تؤدي تصدعات الهوية الاجتماعية إلى غياب أنماط التوجيه العام لدى الأشخاص، ولذلك يظهر القلق والخوف والتردد في مستوى الشخصية الاجتماعية، إن الغالبية العظمى من الناس لا يشاركون في الثورة بشكل فعلي، علماً بأنهم قد يتعاطفون معها. ولأن بدايات المرحلة الانتقالية لا شكل لها ولا ملامح عامة، فإن الأشخاص يدخلون في تشتت إدراكي حول تأييدهم للثورة أو إخفاء تأييدهم مما يفاقم من حالة القلق والتوتر.

ان النظام السياسي الذي تقوم الثورة ضده، يكون في الغالب قد أرسى حالة من الأمن الاجتماعي العام، حتى لو رافق هذه الحالة القهر والفقر، وعندما يسقط النظام السياسي بموجب الفعل الثوري، تغيب حالة الأمن التي ألفها الناس لفترة زمنية طويلة، وتتفاقم المشكلة الأمنية. إن غياب الرقابة والضبط الرسمي يرفع الحصانة عن جميع الحقوق المرعية رسميا وعرفيا، وطالما إن النظام السياسي الجديد لا يتمكن من السيطرة على حالة الانفلات الأمني بشكل سريع يشعر الناس بحالة من الخوف والتوتر والقلق وقد يرافق ذلك حنين إلى ما قبل الثورة. ومن هنا، فقد شكل الأمن تهديدا حقيقيا للشعوب المستقرة، من قبل الأنظمة الحاكمة، وأُشهر كسلاح في وجه الجماهير سواء قبل الثورة أم بعد الثورة أم عند محاولة القيام بالثورة، وفي كل مرة يلقى النظام السياسي مؤيدين له.

ومن الأمثلة على تردي الوضع الأمني بعد الثورة، أنه في مصر زاد معدل الجريمة بعد الثورة ثلاث مرات حيث كان في عام 2010 حوالي 774 جريمة، وبلغ في عام 2012 (2144) جريمة. كما ارتفع عدد جرائم الاختطاف للحصول على جزية من 107 عام 2010 إلى 412 عام2012م. وارتفعت جرائم سرقت المنازل من 7368 عام 2010 إلى 11699 في عام 2012 وزادت سرقة السيارات من 4973 في عام 2010 إلى 21166 في عام 2012م. (فاينانشال تايمز، 2012)

وفي ليبيا فرضت المليشيات المسلحة سطوتها على

مناطق حيوية، وأثارت مخاوف المواطنين حيث باتت تشكل دولة داخل الدولة، وفشل القرار بحلها، دمجها في القوات الأمنية والجيش النظامي، ولذلك اعتبرت المسألة الأمنية عقبة رئيسية أمام نجاح المسار الانتقالي الديمقراطي في ليبيا. مما حمل الحكومة الليبية على الاستجابة لمبادرة فرنسا بتنظيم مؤتمر بمشاركة بريطانيا وأمريكيا ودول عربية والاتحاد الأوروبي لبحث سبل الاستقرار وإعادة الأمن إلى ليبيا. (تقرير BBC العربية، 2013).

إن حالة الانفلات الأمني تبدأ مع اندلاع الثورة، وتتصاعد تدريجياً أثناء الثورة خاصة وأنها قد تفتعل من قبل الأنظمة السياسية، لإثارة الذعر في المجتمع، ولكنها تبلغ أقصى مدى لها بعد سقوط النظام السياسي القائم وتشكل حالة من الفراغ الأمني. إنها كلفة خطيرة للثورة ولكنها تهدد الاستقرار الوجودي للجماهير، مما ينعكس على الثقة بقدرة النظام السياسي الجديد وشرعيته حتى لو كان منتخباً، كما ينعكس هذا الأمر على ثقة الجماهير بنجاح الثورة ذاتها.

يلعب الوضع الاقتصادي المتقهقر دورا مركزيا في إيقاد فتيل الثورة، ويفرض هذا الوضع ذاته كتحد هام بعد الثورة. وتتساوى جميع الثورات التاريخية والمعاصرة في بروز الإشكالية الاقتصادية عبر مسار حياتها. إن من بين العوامل الهامة التي أدت إلى قيام الثورات العربية تفشي الفقر والبطالة والفساد المالي. وبالمثل عانت فرنسا عند الثورة من أزمة مالية خانقة بسبب الفساد المالي والاستغلال الذي عكس حالة من سوء التكامل. حيث فرض النظام الضريبي على الطبقات الفقيرة عبئاً ثقيلاً، بينما تم إعفاء طبقة النبلاء ورجال الدين منها لقد انتشر الجوع وسوء التغذية مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية كالخبز والمحاصيل. (وكيبيديا، الموسوعة الحرة: 2013).

إن هذا الإرث الذي تخلفه النظم المستبدة للثورات الشعبية، يتطلب معالجة سريعة من قبل النظام السياسي الثوري. حيث أن افتراضات الجماهير ترتبط بالاشباعات المباشرة والسريعة وليس بالمخططات المستقبلية. لقد برز هذا التحدي في معظم دول الربيع العربي. مثلاً، في مصر نتيجة تراجع الحالة الأمنية وزيادة الاصطدامات والمطالبات الفئوية وتوالي المظاهرات التي واكبت المرحلة الانتقالية تدهور التصنيف الائتماني بمجمله وارتفعت أسعار فائدة القروض، وهربت الاستثمارات وتراجعت معدلات الجذب السياحي وانخفض الاحتياطي النقدي (الهيئة العامة للاستعلامات، 2013).

تجاوز عجز الميزانية 176 مليار جنيه مصري خلال الشهور التسعة الأولى من العام المالي 2014/2013، وتراجع الجنيه المصري إلى أدنى مستوى له منذ عام 2004 حيث فقد ما يزيد عن (10%) من قيمته مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية. كما استمر هروب رأس المال الأجنبي حتى وصلت قيمته إلى ما يقدر بخمسة مليارات دوار أمريكي عام 2012 (تقرير حقوقي، 2013)

وفي ليبيا تأثر النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني جراء تدمير البنية التحتية واضطراب الأنشطة المصرفية، وتعثر الحصول على نقد أجنبي، ورحلت العمالة الوافدة، وفي ظل انكماش الناتج غير الهيدروكربوني بنسبة 50%. كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في عام 2011 اقل بنسبة (60%) من مستواه عام 2010م. كما ارتفع مؤشر سعر المستهلك بنحو (20%) انعكاساً للقيود المادية على الواردات ومحدودية العرض المحلي والتوسع النقدي. وتراجعت قيمة الصادرات من (48.9) مليار دولار عام 2010 إلى (19.2) مليار عام 2011م، كما بلغت نسبة البطالة (26%). (تقرير صندوق النقد الدولي، 2012).

وفي تونس قدرت الاحتياجات كموارد تمويل خارجي 4200 مليون دينار، والعجز الجاري للمدفوعات الخارجية 1525 مليون دينار نتيجة تقلص الصادرات وانخفاض مردودات السياحة وهناك أكثر من 700 ألف عاطل عن العمل وفقر مدقع بنسبة (24%). (خليفة، 2013)

وفي السياق ذاته ركزت القيادة الجديدة بعد الثورة الصينية جهودها للحصول على المزيد من المال للناس كجزء من صفقة ضمنية تتمثل في الحصول على شرعية السلطة مقابل رفع مستوى المعيشة، وكما يوضح آرثر والدرون: فقد حافظ الجانبان على تلك الصفقة بصورة جيدة، ولكن بالمقابل فإن التنمية الاقتصادية أخذت تشكل تعقيدات جديدة، مما جعل الفلاحين يضربون في يانغ سي، والعمال الصناعيين يحتجون في الشمال الشرقي ضد البطالة وسوء استخدام ممتلكات الدولة، وفي الوقت ذاته لم يتم توفير بنية اجتماعية أو إدارية

أو أخلاقية لترابط الأشياء، والنتيجة هي أَن النمو الاقتصادي يتم في فراغ مؤسساتي. (والدرون، 2001: 75–76)

وبناء على ذلك، فإن جميع المتغيرات التي تطفو على السطح بعد الثورة تتخذ طابعاً حادا نتيجة ارتباطها بالتوقعات المتصاعدة للجماهير والطموحات المتضخمة إزاء الانتقال إلى واقع أفضل، ولذلك فإن إدارة هذه المرحلة يجب أَن تقف بين نقيضين هما: الانجرار وراء استرضاء انفعالية الجماهير وكذلك الأعراض التام عنها. فالسياسة الاسترضائية قد تُفشل عقلانية التخطيط المطلوب، والسياسة الإعراضية تزيد حدة الانفعالية والتوتر، إن الموقف المتوسط بين هذين النقيضين يتنكر للحلول السهلة، كما يتنكر لأي إجراءات لا تحسب على أساس عقلاني، وكلما تفاقمت الأزمة المرتبطة بمتغيرات المرحلة الانتقالية تتخذ إدارة المرحلة منحنى أكثر صعوبة.

المكونات البنائية / **مجال الاضطراب**	**الثقافة**	**الشخصية**	**النظام السياسي**	**الاقتصاد**
إعادة الإنتاج الثقافي	فقدان المعنى	غياب التوجيه القيمي وتضخم الطموح	فقدان الولاء والشرعية	عجز الفاعلية والإنتاج
التكامل الاجتماعي	غياب الشرعية الثقافية	اغتراب وقلق وخوف	فقدان الضبط والسيطرة	تمايزات اجتماعية وعدم رضى وتدني الإشباع

شكل (2)

اضطراب المكونات البنائية في المرحلة الانتقالية

بالإضافة إلى ما تقدم تبرز في السياق العام للمرحلة الانتقالية قوى تضفي مزيد من الارتباك والحذر الشديد في إدارة المرحلة وعقلنتها، ويمكن تقسيمها إلى نوعين: **الأول**، هو "الثورة المضادة" Counterrevolution" أي الثورة التي تقوم ضد الحكومة التي تؤسسها الثورة. أو هي حركة سياسية مقاومة للميول والاتجاهات الثورية. (Webester Dictionary, 2010) وغالبا ما تقوم هذه الثورة بفعل بقايا الأنظمة التي أسقطتها الثورة. إنها معضلة حقيقية في إدارة المرحلة الانتقالية، وقد يفضي قمعها إلى استبدادية الثورة، وبالمقابل فإن جعلها في فضاء تام للحرية قد يجعلها قادرة على إفساد الاستقرار المجتمعي والإطاحة بالنظام السياسي الثوري.

وعلى هذا الأساس تمكنت الثورة المضادة في رومانيا من الانتصار على الثورة، لقد قبضت جبهة الخلاص الوطني، التي تكونت من قيادات الصف الثاني في الحزب الشيوعي الروماني المنحل، وترأسها ايون ايليسكو احد حلفاء الدكتاتور المخلوع تشاوشيسكو. فسعى إلى تحجيم الثورة وحاصرها وأطلق العنان لفلول النظام البائد فبدأ بالجيش وعقد صفقات مع جنرالاته ثم سيطر على الإعلام، وبينما حاول الشباب المثقف الدفاع عن الثورة من السرقة هب أيون واتهمهم بالعملاء، والجواسيس والعمالة للخارج، وتلقي التمويل من الجهات الخارجية وحصولهم على الأجندات الأجنبية، ثم بدأ محاكمتهم والتنكيل بكل من يعارضه بحجة المرحلة الانتقالية، وأنه وحده القادر على توصيل رومانيا إلى بر الأمان. (ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، 2013)

النوع الثاني من القوى هو الإطار الدولي، الذي قد يكون متسامحاً أو غير متسامح مع الثورة وتأثيره بالغ الأهمية ليس على إدارة المرحلة الانتقالية فحسب بل على مسار الثورة ذاته. ولذلك يظهر تأثيره الفعلي والمتوقع قبل بدئ المرحلة الانتقالية، إن انخراط الولايات المتحدة في فيتنام والسلفادور أمثلة على التدخل الأجنبي في مواقف الثورات الشعبية،

وبالمثل تدخل الاتحاد السوفياتي في هنجاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وأفغانستان لمنع نجاح أو تأخير الحركات التي يعارضها، وهناك تدخل أخر بالغ الأهمية تمثل في إرسال قوات عسكرية متعددة الجنسية، بما في ذلك بريطانيا، والولايات المتحدة واليابان إلى الاتحاد السوفياتي في محاولة لمساعدة قوات روسيا البيضاء لإسقاط الثورة البلشفية خلال فترة الحرب الروسية الأهلية. (Defronzo, 1991: 19)

وبالمقابل خلال الثورة الكوبية 1956–1958 وثورة نيكاراجوا والثورة الإيرانية 1978–1979 لم ترسل أية دولة قوات عسكرية لإنقاذ الأنظمة غير المرغوب بها عالمياً. (نظام الباتستا، وسموزا، والشاه). وبين عام 1963 – 1973 لم تستخدم الولايات المتحدة قوة كبيرة في فيتنام وأجزاء من شرق آسيا بسبب المعارضة الداخلية للتدخل وكذلك خشية المواجهة العسكرية المباشرة مع الاتحاد السوفيتي أو الصين، وكذلك فإن تنازل الاتحاد السوفيتي عام 1989 عن حق التدخل في أوروبا الشرقية سمح بنجاح سريع للثورات السياسية في بولندا وهنجاريا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا. (Defronzo, 1991: 20)

وفي سياق أخر، أرسلت الولايات المتحدة عن طريق وكالة المخابرات المركزية CIA في أواخر عام 1959 الأسلحة إلى المقاتلين ضد كاسترو في جبال اسكامباري. وفي منتصف الستينات قررت إدارة ايزنهاور تنظيم عمل عسكري للإطاحة بحكومة كاسترو. كما حاولت الـ CIA اغتيال كاسترو عن طريق رموز الجريمة المنظمة. (Wyden, 1979)

كما تلاحظ ثيدا سكوكبول Skocpol: واجهت القيادات السياسية الجديدة المنبثقة عن الثورات الفرنسية، والروسية، والصينية تحديات الخلافات والانقسامات الداخلية ومحاولات الثورة المضادة، والغزو العسكري من الخارج، وأنه من الضروري بناء تنظيمات دولة جيدة من اجل تعزيز الثورات وتماسكها (Skocpol, 1985: 161)

ليس بالضرورة أن تجتمع كل التحديات السابقة في سياق انتقالي واحد، ولكن كلما تعددت التحديات وتشابكت، تتعقد إدارة المرحلة وعقلنتها أكثر فأكثر. ولكن بكل الأحوال، فإن السياق العام للمرحلة الانتقالية والقوى الفاعلة فيه، يؤكد القول بأن الإطاحة بالنظام المستبد لا يتطابق مفاهيمياً ولا عملياً مع نجاح الثورة. ومع ذلك، فإن فشل الثورة بفعل الثورة المضادة أو التدخلات من القوى الخارجية، لا يمكن أن يعود بالتاريخ إلى الوراء، كما لا يمكن أن يطمس "روح" الثورة، وآفاق الوعي التي تفتقت عنها. فالثورة تكشف، كما يلاحظ جيرد ماير Meyer "إن القوة التي ننحني لها في العلاقات الاجتماعية ترتكز في الواقع على قوة الاعتياد أو القبول الطوعي حيث تتأسس لفترة زمنية طويلة. ولذلك فإن التغلب على افتقاد القوة يبدأ من عقلنا ووعينا" (Meyer, 2005).

المسار التاريخي للثورة والقواعد العميقة للعقلنة

إن مرحلة ما بعد الثورة تمثل إحدى محطات المسار التاريخي للثورة، وهذا المسار يمثل بنية متماسكة من حيث تسلسل الأحداث واعتمادها منطقيا على بعضها البعض، وبالتالي فإن إدارة المرحلة الانتقالية لا تتولد ديناميتها ومقتضياتها بعد سقوط النظام بصورة كلية. وهذا يعني أنه ثمة قواعد عميقة لإدارة المرحلة تقتضي الأخذ بعين الاعتبار المسار التطوري للثورة في كل مراحله.

وفق نظرية "حشد المصادر" Resource Mobilization تبدأ عقلنة الثورة بعد انبثاقها مباشرة، وهذه العقلنة الضاربة في جذور المسار التاريخي للثورة، تعطي الفعل الثوري تدفقاً وفاعلية، ويلاحظ أصحاب هذه النظرية أن الفاعلية الثورية تحتاج إلى توفر المصادر من ناحية، وعقلنة هذه المصادر بما يخدم تقدم الفعل الثوري من ناحية أخرى وهذا يقتضي تنظيم الزمن، واستثمار المهارات، والمال، واستمالة النخب والجهات التي يمكن أن تدعم الثورة. (Christopher, 1991: 506)

وهكذا، على الرغم من أن اندلاع الثورة لا يبنى على ركائز عقلانية، إلا إن الثورة لا يمكن أن تستمر دون عقلنة مسارها. إن شرارة الثورة الأولى، لا تنطلق من إطار تنظيمي عقلاني، ولا بفعل قيادة، ولا أيديولوجيا، إنما تحكمها مثيرات سوسيوسيكولوجية تغلب عليها الحالة الانفعالية المبنية على مشاعر الكراهية، والعداء والاستياء، ولذلك تنفجر ردود فعل الجماهير بعفوية، وتلقائية ولا تكون مخططة، ولا محسوبة النتائج، ولا تسعى إلا إلى التعبير عن الاحتقانات الوجدانية الدفينة. ولعل هذا ما يفسر التمرد المعلن على النظام القائم

وكسر حواجز الخوف الراسخة. لا شك أَن هذه المرحلة من مسار حياة الثورة، والتي تدعى مرحلة "الإثارة" (Robertson, Agitation (560 :1987 تعطي الثورة قوتها وزخمها، كما تولد الإطار العام للفوضى، المعبرة عن انهيار النظام القديم.

ولكن بالمقابل يرتقي الوعي التحرري تدريجياً، وتبرز تساؤلات عميقة حول أحقية النظام القائم، وشرعيته الوجودية، ووجوب عدم استمراريته. تقول ليليانا تروفن Liliana Trofin بهذا الخصوص: إن الوعي الثوري يكشف عن المنطق الكامن للعمليات الاجتماعية والتاريخية التي سمحت لبعض أعضاء المجتمع مراكمة القوة والثروة التي تسمح لهم بممارسة السلطة. (Trofin, 2009)

عند هذه اللحظة تتولد المنطلقات الأولى لعقلنة مسار الثورة، وتدخل الثورة في مرحلة الشرعية. حيث تبرز أيدولوجيا ثورية تفسر الثورة وتبررها وتنظمها بينما يدخل النظام السياسي حسب ما يوضح هابرماس مرحلة الأزمة Crisis، وهنا تتولد مشكلات التوجيه Steering Problems التي تجعل الدفاع عن النظام السياسي أمرا متعذراً ومن ثم يفقد شرعيته (أي يفقد استحقاق الاعتراف به). (Habermas, 1975:17)

إن توقف المسار الثوري عند حدود الإثارة والتعبير عن الغضب والانفعال، يحيل الثورة إلى نزعة سيكولوجية انفعالية تتوقف عندما تفرغ احتقانات الغضب والمشاعر السلبية لدى الجماهير. وهذه الحالة لا تقترن بتغيرات مقصودة، أو تخطيط، أو أهداف ورؤى مستقبلية. ومن هنا فإن بروز الوعي الثوري، والايدولوجيا الثورية في مرحلة مبكرة من مسار الثورة، يحافظ على استمرارية الفعل الثوري ويجعل الأفراد أكثر إلحاحا واصراراً على المضي قدما في ثورتهم، وأكثر تمسكاً بالأهداف الثورية التي تتبلور تدريجيا وتتضح أكثر فأكثر مع تقدم المسار الثوري.

يلاحظ أوليفر وجونستون Eoliver and Johnston: بأن الايدولوجيا تمثل النسق الأكبر للمعنى في مسار الثورة. حيث يتم من خلالها فهم المشكلة، وتفسيرها، ودواعي استمراريتها، كما تقدم توضيحا لكيفية إصلاح الوضع، وتضع سيناريو حول احتمالية أَن تزداد الأمور سوءا إذا ما أخفقت الثورة. (Eoliver and Johnston, 1999) كما يلاحظ تالكوت بارسونز Parsons في صياغته نموذج التغير الثوري: أَنه بعد أن تنقض الحركة الثورية على بناء القوة القائم، تباشر العمل في ظل مجموعة من الشروط منها ازدواجية البناء الدافعي للحركة الثورية بين الاهتمامات القديمة المتعلقة بالثوار، وإعادة تنظيم النسق. (انظر: الجوهري وآخرون، 1992: 130–166)

تؤكد هذه الطروحات، على نحو واضح، أَن إرهاصات المرحلة الانتقالية تتشكل في مراحل سابقة لها. ولذلك من الطبيعي أَن يعاد طرح التساؤل حول محرضات الثورة في سياق المرحلة الانتقالية. إن معالجة الأسباب التي قامت الثورة من أَجلها تمثل العملية المحورية التي تدور حولها عمليات العقلنة، وعليه فإن الثورة الناجحة هي التي تدار بطريقة تضمن القضاء على الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة, أو الحد منها إلى أقصى درجة ممكنة، بل إن المسألة تتعدى هذا الأمر إلى إيجاد وجود اجتماعي شامل مغاير لذلك الوجود الذي انبعثت الثورة منه.

يقول جاروسلاف Jaroslav: "في العالم الواقعي، يحمل تغيير شكل الحكومة أو النظام السياسي تضمينات أوسع، إنه غالباً السبب الأساس لإسقاطها. والقضية الأساس في عملية الاستبدال ليس فقط فضاء الحكومة أو النظام السياسي موضوع الرهان، ولكن المركب الكلي لعلاقات القوة وتأثيراتها على الثروة، والمكانة والتدرج الاجتماعي" (Jaroslav:1994:7). وفي السياق ذاته يلاحظ دافيد روبرتسون Robertson إن الثورة بالمعنى السوسيولوجي، أو ما يسمى كذلك على نحو ملائم... لا تغير توزيع القوة على نحو واسع فقط... ولكن تحدث تغيرات رئيسية في البناء الاجتماعي الكلي. (Robertson, 1985)

إذن، يمكن القول بان عقلنة المرحلة الانتقالية تمثل عملية "تاريخية"، أو من المفترض أَن تكون كذلك. ليس انطلاقا من الأخذ بعين الاعتبار الشرارة الأولى التي توقد فتيل الثورة والبيئة التي تولدها. إنما ارتباط البدايات الأولى بالتطورات التاريخية وحاضر الثورة ومستقبلها كذلك. ولهذا السبب ثمة اتجاه بين العلماء إلى الحديث عن "عملية ثورية" Revolutionary Process وليس ثورة وحجة ذلك أَن الثورة لا تظهر كحدث عارض منفرد، إنما تظهر كفترة ممتدة من الأحداث المؤثرة. (Jaroslav, 1994: 7).

عبر المسار التاريخي للثورة تظهر مستويات متباينة من

العنف تتوقف في الغالب على مستوى مرونة الدولة أو تصلبها ولجوؤها إلى العنف لمواجهة الجماهير. وكلما اقترنت الثورة بمستويات أعلى من العنف وبذل التضحيات، فإنها تفرض على القيادة الجديدة مستوى عال من الالتزام والحرص على مكتسبات الثورة. حيث تشكل الثورة بالنسبة للجماهير قيمة بذاتها. ومن هنا، فإن قيادة المرحلة الانتقالية بالغة الخطورة وشديدة الحساسية، إن مسلكيات القادة وإجراءاتهم العملية تخضع لمراقبة شعبية حثيثة، وتخضع لعملية تقييم مستمرة على أساس مثالية فعل القيادة الجديدة مقارنة بفساد الفعل للقيادة القديمة.

وبهذا الخصوص يوجه مكادام McAdam الأنظار إلى أهمية العمليات التاريخية في ثورة السود في الولايات المتحدة، حيث يؤكد بان الفترة الزمنية بين (1876 – 1954) عملت على إعادة بناء الخطوط السياسية التي يمكن للسود تخطيها. كما تصاعد النمو المؤسسي للسود ومن ثم اتضحت لديهم عملية إدراك الحرية، التي جعلتهم **شديدو الحساسية للضيم**. (McAdam, 1982:42)

لا شك أن جميع البنى التي تظهر في السياق التاريخي للثورة، تفرض ذاتها على المخططات اللازمة لإدارة مرحلة ما بعد الثورة. وكلما ظهرت القيادة بصورة مبكرة يمكن وضع المخططات المنظمة للفعل الثوري عبر مساره التاريخي. يقول أورتمان Ortmann: إن تمسك القوة التحررية، بنموذج نسقي جديد يعبر عن المصالح الجمعية وتغيب فيه المعاناة السابقة، يضفي قدرا من الانتظام على المرحلة الجديدة عقب الإطاحة بالقوة المسيطرة. إن غياب هذا النموذج، والايدولوجيا التي تحكمه قد يؤدي إلى حالة من الفوضى أو على حد تعبير ميرتون فوضى ثقافية Clutural Chaos أو ربما حالة من الانومي على حد تعبير دوركايم.(Ortmann, 2000)

إن هذا المخطط أو النموذج النسقي الجديد يضم طيفاً واسعاً من القوى، والتحالفات والانقسامات والخلافات، التي تظهر مقدماتها العملية والمنطقية قبل الإطاحة بالنظام القائم، ومن قبيل ذلك أن تضامن الأيديولوجيات حول هدف إسقاط النظام السياسي عبر مسار الثورة، لا يضمن بالضرورة إن تبقى متضامنة بعد الثورة، بل إن هذا النوع من التضامن قد يكون مؤقتاً ويغلف الشقاق والخلافات الأيديولوجية، وفق ما يرى لويس كوزر، ولذلك سرعان ما تطفو الانقسامات على السطح بعد الثورة (Coser, 1956). من هنا فإن القوى الأيديولوجية التي ساهمت بالإطاحة بالرئيس المصري المنتخب بعد الثورة محمد مرسي كانت حاضرة ومتحالفة مع الايدولوجيات الأخرى لإسقاط نظام مبارك. الأمر الذي كان يقتضي أن تأخذ بالحسبان من حيث رؤيتها وتصوراتها المستقبلية وطموحاتها، وأحقيتها في المشاركة، باختصار، كان يجب أن تعامل وتدار كمكون فعال في العملية الثورية.

بهذا الخصوص يقول أليس جولدبرغ Goldberg في مقاله الموسوم "**حكم مبارك بدون مبارك: لماذا لن ينجذب الجيش المصري إلى الديمقراطية**" Mubarakism without mubarak: why Egypts Military will Not Embrace Democracy.

خلال التسعينات وسع الجيش انخراطه في الاقتصاد، وقد قدرت الصناعات التي امتلكها الجيش بـ 5–20% من الاقتصاد المصري الكلي, واليوم يقدم الجيش ذاته كقوة نظام ووسيط محايد بين الفرقاء المتخاصمين، لكن له مصالح مهمة ليدافع عنها، وهو في الحقيقة ليس محايداً. إن البناء الأساسي للدولة المصرية كما يوجد الآن بالغ الفائدة بالنسبة للجيش ولذلك فإن الانتخاب الحر للبرلمان وإعادة تشكيل الحكومة سوف يضعف دور الرئاسة. وهو الموقع الذي حاول الجيش أن يضعه في محفظته. بالإضافة إلى ذلك فإن الانتخابات يمكن أن تسلم زمام القوة لرجال الأعمال عن طريق البرلمان. مما يحد من دور الجيش في الاقتصاد، وهذا سوف يجعل جميع ممتلكات الجيش (الغاز، والألبسة، والغذاء ...وغيرها) في خطر، علاوة على ذلك فإن الجيش فضل دائما أن تكون البلاد مرتبة هيراركياً. (Goldberg, 2011)

إن هذه الحقيقة تجلت على نحو واضح في الأحداث التي شهدتها مصر بتاريخ 30 يونيو حيث برز الجيش في واجهة الأحداث، وبعد ذلك اخمد تظاهرات سلمية بالقوة. إن حركة 30 يونيو على الرغم من عظمة حشودها وشرعية مطلبها إما إنها مثلت–كما يلاحظ بشارة–غطاءً شعبياً لانقلاب عسكري ضد نظام حاكم يتيح الانتخابات الدورية، والتي كان موعدها أصلا على الأبواب أو أن الجيش قد أنخرط في ثورة مضادة بمساندة بقايا نظام الحكم القديم وأجهزة الدولة المعادية للثورة. (بشارة، 2013: 21–22). بصرف النظر عن طبيعة الحكم

على الدور الذي لعبه الجيش المصري إلا المسألة المهمة هنا تتمثل في ضرورة قراءة هذه البنية المركزية من حيث مكوناتها التاريخية وامتيازاتها ومدى ارتباطها بالتحولات الثورية. وما إذا كانت يمكن أَن تحميها أو تنقلب عليها بشكل من الأشكال. إنها بنية سابقة للثورة، ومتفاعلة معها، ولاحقة لها، وغالباً ما تلعب دورا حاسماً، في نجاحها أو فشلها أو تصعيدها أو تثبيطها. إن تجاهل هذه البنية في المرحلة الانتقالية يعني تجاهل التاريخ العميق لتفاعلات الجيش والثورات الشعبية.

ومن الأمثلة التاريخية على ذلك، أن تمرد الضباط في بداية الثورة الفرنسية عام 1789 ترجم بعد ذلك إلى تمرد جنود الصف لأن الجنود الفرنسيين على علاقة وطيدة مع المدنين، كما أَن الجنود المقيمين في الريف كان يطلق سراحهم في الصيف ليساعدوا ذويهم في موسم الحصاد. (Charley, 1986)

ومن هنا، يلاحظ جاروسلاف Jaroslav: أَن القيادة الجديدة المنبثقة عن الثورة عليها أَن تحشد الدعم العسكري الأكثر فاعلية، وأَن تمسك بزمام القوة ليس فقط ضد الثورات المضادة، ولكن ضد الجماعات الثورية الأخرى. (Jaroslav, 1994:43) وهذا يدل على أَن حرية حركة الجماعات المعادية للثورة والقيادة الثورية، والسماح لها بتحشيد الجماهير وإثارتها ضد أهداف الثورة في المرحلة الانتقالية، إنما يعكس قصورا واضحا في إدارة المرحلة.

بالإضافة إلى ما تقدم، يعتبر المتغير الجيوستراتيجي بالغ الأهمية في إدارة المرحلة الانتقالية وعقلنتها، بل إن الثورة تفرض فك حالة الانغلاق–الذاتي والتعامل مع "التحالفات" باعتبارها ضرورة تاريخية. مثال ذلك، وجدت الأنظمة العربية الجديدة أو القائمة أَن المعالجة الاجتماعية لمشاكل الفقر، والبطالة، والدخل، والرفاهية لا تنحصر فقط في المعالجة الداخلية، إنما تتطلب تعاونا إقليميا يأخذ بعين الاعتبار المتمم والمكمل، والقيمة المضافة للعنصر البشري والموارد الطبيعية، والاقتصادية في هذه الدول. ولذلك طرح المنصف المرزوقي أثناء زيارته لليبيا في كانون الثاني يناير 2012 فكرة الاندماج بين تونس وليبيا وإعادة ضخ الحياة في المغرب. كما دعى الملك السعودي في اجتماع القمة الخليجية (32) في الرياض في كانون الأول ديسمبر 2011 إلى الانتقال من التعاون إلى الاتحاد. (المركز العربي، 2011: 27–29)

يتفاعل المتغير الجيوستراتيجي مع طبيعة التحالفات الدولية المحيطة بالثورة وتوازنات القوى. إن انعكاس هذه التحالفات على المرحلة الانتقالية لا يقتصر فقط على إنجاح الثورة أو إفشالها ولكنه يتعدى ذلك إلى مستويات التحكم المحتملة في إدارة المرحلة الانتقالية أو توجيهها، وهذا يفرض تحديا بالغ الخطورة على إدارة المرحلة. ومن هذا المنطلق، وضع جيمس ديفرونزو Defronzo خمسة عوامل تشكل ظرفا كافيا وضروريا لثورة ناجحة من بينها: "توفر سياق دولي متساهل ومتسامح مع الثورة بحيث لا تتدخل أية دولة بفاعلية لكبح الثورة ومنعها من التطور والنجاح" (Defronzo, 1991: 10-11). لقد عجلت التحالفات الدولية في نجاح الثورة الليبية أو بصورة أدق عجلت الإطاحة بنظام القذافي، بينما ما يزال نظام الأسد في سوريا قائما نتيجة الاستقطابات الدولية.

إن التخوف من التدخلات الدولية له ما يبرره في كثير من الأحيان؛ فالتدخل في الغالب يكون تعبيرا عن مصلحة جيواستراتيجية، أو سياسية، أو اقتصادية وليس بدافع أخلاقي أو إنساني، أو بدافع الصداقة المحضة. ولذلك فإن المنطق الكامن للتحالف أو التدخل في ديناميات الثورة قد يفضي إلى تبعية اقتصادية وسياسية أو تعميق هذه التبعية نتيجة إغراق الدولة بالديون، والكلفة المترتبة على التدخل من أجل إنجاح الثورة، وترتبط هذه المسألة بالقوة الاقتصادية للدولة وقدرتها الإنتاجية بالإضافة إلى القوة العسكرية والسياسية.

ومن هنا، يميل بعض المحللين إلى القول:"إذا كان شغف الثورة في العالم العربي محكوماً بتغير النظام لا التبعية للأجنبي الذي يحمي النظام ويدعمه، فيعني ذلك أَن الثوري الوافد سيسير على نهج الحاكم المخلوع في علاقته مع الأجنبي وبالتالي فإن حصيلة التغير لن تمس جوهر الحكم وشروطه. بل شخصه أو أشخاصه ...وغيرها. الشباب الثوريين الذين ضحوا ويضحون بأرواحهم من أجل التغيير الجذري سيكون عليهم إذا ما أرادوا فعلا أَن تتكلل ثوراتهم بالنجاح... أَن يطردوا القواعد الأمريكية، وأن يطالبوا بالشراكة مع الغرب على الصعيد الدولي وبالتالي عليهم أَن يطالبوا بان تصبح بلدانهم شريكاً لا تابعاً ثانويا في العلاقات الدولية. (جلول، 2011).

استناداً إلى ما تقدم، يمكن الاستنتاج بأن عملية ترشيد

مرحلة ما بعد الثورة، لا يمكن أن تتجاوز ديناميات المسار التاريخي للثورة، أو ما تصفه الدراسة الراهنة بالقواعد العميقة للعقلنة. وفي ضوء المقولات السابقة، يمكن اشتقاق ثلاث قواعد كبرى:

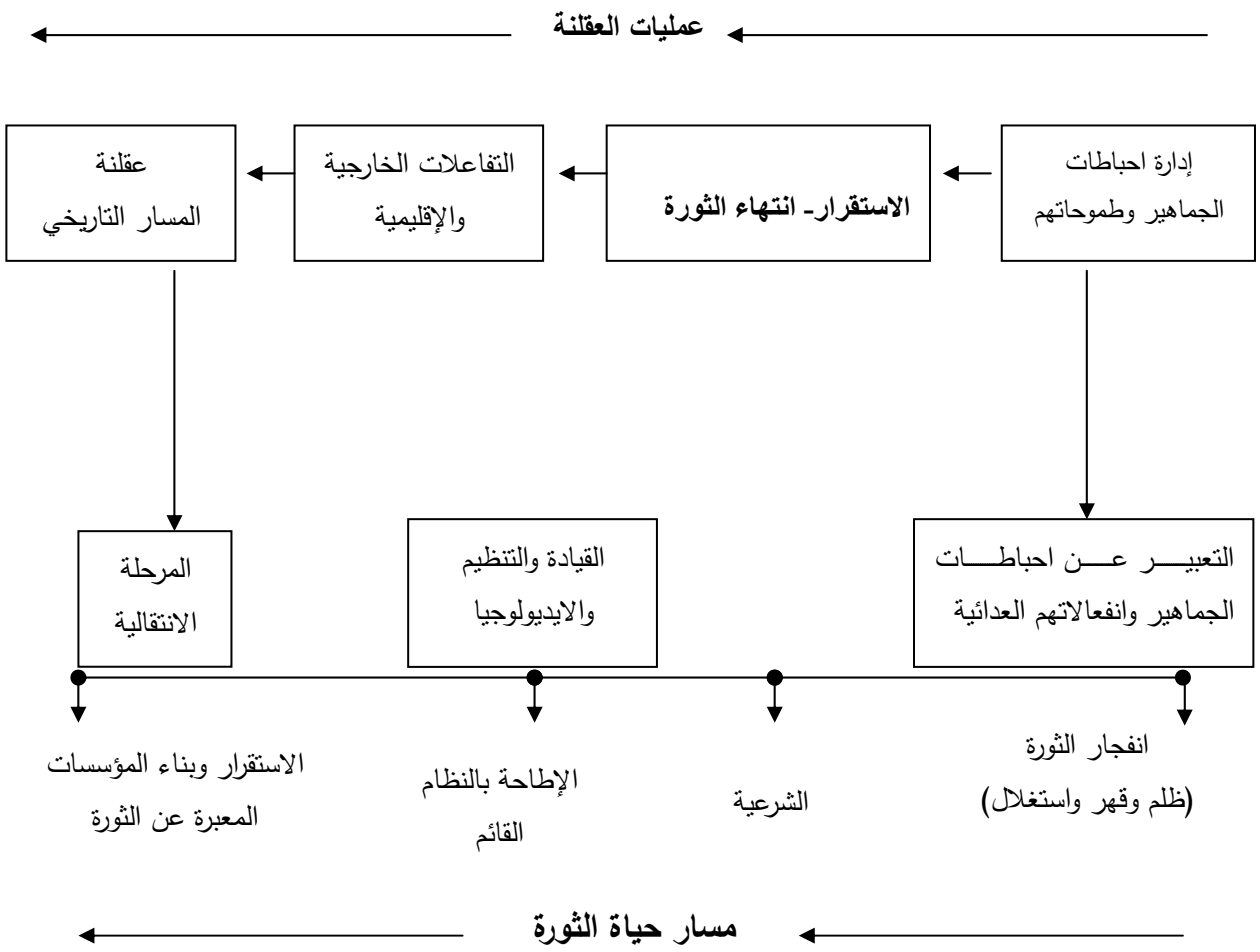

شكل (3)
المسار التاريخي والقواعد العميقة لعقلنة الثورة

أولاً: مقومات المسار الثوري، وهنا تظهر طموحات أعضاء المجتمع المبنية على "وعد" الثورة، وتطفو على السطح التساؤلات المتعلقة بدواعي قيام الثورة، مما يستدعي معالجة جذور الاختلالات الاقتصادية، والسياسية، والاختلالات المتجذرة في جميع البنى المجتمعية، بالإضافة إلى تنفيذ "ثأر" الثورة، ومحاكمة رموز الظلم، والاستبداد والفساد، والاستغلال. وعلى الرغم من أَن عقلنة الثورة ليست مسألة انتقامية، أو ثأرية إلا أَن التعامل مع سيكولوجية الجماهير، وإرضاءها مسألة بالغة الأهمية لتتقدم القيادة الثورية في معالجة المرحلة وإدارتها. وهذه الحالة السيكولوجية ليست معلقة في الفراغ، بل ترتبط بالطموح الاقتصادي، والاشباعي، والسياسي، وتحقيق الأمن الوجودي وغير ذلك.

ثانيا: طابع المسار الثوري، وهذا يقتضي التعامل مع التركيبة المجتمعية بحيث يتم الحفاظ على الدوافع الموحدة للمكونات المجتمعية على أساس قاعدة العدالة التوزيعية ونبذ الإقصاء. والمسألة الحرجة هنا، إدارة المكونات التي أسهمت

في مسار الثورة بشكل فاعل. ومن ثم الأخذ بعين الاعتبار حجم الثورة المضادة، وإرهاصاتها وديناميتها في المجال العام. وفي السياق ذاته تظهر مسألة عنف الثورة واللجوء إلى تسليح الثوار كما هو الحال بالنسبة للنموذج الليبي والسوري. حيث أظهرت الحالة الليبية أن عدم إدارة التسليح انعكست بشكل واضح على إدارة المرحلة الانتقالية وبشكل خاص من الناحية الأمنية. إن هذه القضية ترتبط إلى حد كبير بالتنظيم الثوري، والتنسيق بين القيادات الثورية والقيادات السياسية للثورة، ومدى حضور نموذج نسقي مستقبلي ذو معالم واضحة لدى جميع المشاركين.

ثالثاً: امتداد المسار الثوري وتوسعه، وتتضح هنا مسألة مدى انضباط التفاعلات الخارجية والداخلية للثورة، ومستوى الالتزامات الرسمية وغير الرسمية المترتبة على ذلك. المقصود هو التدخلات الدولية وما تفرضه من التزامات وأحيانا هيمنة ضمنية، وتبعية، بالإضافة إلى مشاركة جماعات خارجية من حيث الأيدولوجيا والهوية في الثورة مثل تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية التي شاركت في بعض الثورات العربية (اليمن، وليبيا، وسوريا) بمستويات مختلفة.

عمليات العقلنة: من الدولة إلى الثقافة

تبلغ الثورة مراحلها النهائية المعبرة عن نجاحها عندما تبني مؤسساتها وتمأسس أهدافها. وهذا الشكل الوجودي الجديد لا يُكتب له الدوام إلا إذا توفرت البيئة التي تعززه وتعيد إنتاجه، ومن الضروري أن يتشكل الإطار العام لهذه البيئة من تفاعل تكاملي بين بنى الدولة والبنى الثقافية، ولكن تأسيس هذه الصيغة التفاعلية التكاملية تبدأ من بنى الدولة حيث تتشكل بشكل أسرع، كما يمكن التحكم بصياغتها على نحو أوضح، وهذا ما تتطلبه المرحلة من تدخلات سريعة مقصودة. بالإضافة إلى ذلك، فإن بناء الدولة وبشكل خاص الدستور والقوانين المنظمة لحياة الناس، تمثل متطلباً سابقاً لصياغة البنى الثقافية التي توجه أفعال الناس إزاء ما يحفظ أهداف الثورة ويصونها.

وكما توثق أدبيات الثورة، فإن هذه المرحلة من مسار حياة الثورة هي "إعادة الانبثاق" Reemergence وتعكس حالة التفاعل بين مؤسسات الثورة والمرجعية الدستورية والثقافية التي انبثقت عن الثورة، إنها التحرك الجمعي من قبل أعضاء المجتمع لوقف أية انتهاكات لمبادئ الثورة وأهدافها. (Robertson, 1987:561). ويذهب جانز Ganz في الخصوص ذاته إلى إن "بروز الهيئات التنظيمية يوفر تنسيقا وجهدا استراتيجياً لمأسسة أهداف الثورة، ولا بد من الحيلولة دون احتكار هذه التنظيمات من قبل كادر قيادة قليل العدد كما ينبغي أن لا تكون محافظة ". (Ganz, 2000)

الإطار العام الذي ينظم العلاقات والتفاعلات رأسياً وافقياً، حتى بين الدولة والمجتمع هو الدستور. ولذلك ليس من المستغرب أن تنشغل الحكومة الجديدة بعد الثورة ببناء دستور جديد. يقول جون ادمز: "لا قواعد الأخلاق، ولا الغنى ولا انضباط الجيوش، ولا كل هذه مجتمعة ستكون وافية الغرض من دون دستور". (انظر، ارندت: 2008: 201)

ولكن بالمقابل من الصعب إدراك العنصر الثوري في عملية صنع الدساتير وبشكل خاص عندما تكون من صنع الخبراء. ومن هنا، يقول توماس: "إن المسألة قد غدت مبدأ بالنسبة للقواعد الشعبية يقضي بأن على الشعب أن يمنح الحكومة دستوراً، وليس العكس". أطلق توماس مقولته هذه في سياق مناقشته لآلية تشكيل الدستور عقب الثورة الأمريكية حيث يؤكد الحاجة إلى جمعيات تأسيسية ومؤتمرات خاصة مهمتها الوحيدة كتابة مسودة الدستور، ومن ثم عرض مسودة الدستور على الشعب. وعرض المواد الفيدرالية مادة تلو المادة على اجتماعات المجالس البلدية، ومن ثم عرض مواد الدستور على مجالس الولايات. (أرندت، 2008).

يقول هانتجتون Huntington: "الثورة الكاملة تتضمن إيجاد نظام سياسي جديد ومأسسته". (Huntington, 1968: 250). لا شك أن مشاركة الشعب في صياغة الدستور مسألة بالغة الأهمية في توجيه المنطلقات العملية للنظام السياسي الجديد، بل إن الصياغة الشعبية للدستور–كاتجاه لصياغة الدستور– تفرض حضوراً موازياً للشعب والنظام السياسي في المجال العام للمجتمع. والأهم من ذلك أن هذه المشاركة هي أول ما يعيد الاعتبار الفعلي لآدمية البشر التي سحقتها أنظمة القهر والاستبداد.

إن شعور الناس بالقوانين كمصدر معمم للقوة يمتلكه الجميع ويطبق على الجميع جاء بعد الثورات الكبرى في تاريخ

المجتمع الإنساني، وهذا هو الأساس لتطبيق العدالة، والحيلولة دون هيمنة الدولة على المجتمع. وفي هذا السياق يقول جوردون وود في كتابه الموسوم: "**الثورة الأمريكية**": في عامي 1776–1777 ركز الأمريكيون جهودهم على تأسيس دساتير الدولة الجديدة، وقد اختبرت الولايات (ليس الحكومة المركزية أو الكونجرس) آمال الثورة، وفي الحقيقة كان موضوع تشكيل حكومات الدولة الجديدة كما قال جيفرسون في ربيع 1776 يغطي كل ما دارت حوله المناظرة آنذاك لأن هدف الثورة لم يعد يشمل فقط الاستقلال من الطغيان البريطاني بل تعداه إلى منع أي طغيان في المستقبل. (وود: 2006: 90)

لقد حرص الأمريكيون على منع حكامهم من الحصول على القدرة التي تمكنهم من الهيمنة على الحياة العامة. وقد سيطر المشرعون تماماً على سلطة التعيينات في المراكز التنفيذية والقضائية. وبرز هذا التغيير على أساس فصل السلطات وجعلها متميزة عن بعضها البعض، وهو الأمر الذي افسد البرلمان الإنجليزي تاريخياً كما أدرك الأمريكيون. (وود، 91:2006)

ولهذا السبب تمتدح أرندت الثورة الأمريكية بقولها: الثورة الأمريكية عرفت وحدها كيف تبني مؤسسة دائمة لغرض تكوين الآراء العامة في داخل هيكل الجمهورية ذاته الأمر الذي يبين المرتبة العليا لإبداعها السياسي. أما إذا كان البديل هو ما نعرفه من مسار الثورة الفرنسية وما بعدها من الثورات نجد فوضى الآراء غير الممثلة وغير المصفاة، والفوضى التي تحدث بسبب عدم وجود واسطة لتحرير تلك الآراء. إن البديل هو الاستفتاء الذي يمثل المؤسسة الوحيدة لحكم الرأي العام مطلق العنان، والاستفتاء يضع نهاية لحق المواطنين بالتصويت والاختيار والسيطرة على حكومتهم. وهكذا فإن مؤسسة مجلس الشيوخ تضاهي من حيث الجدة والفرادة اكتشاف الرقابة القضائية كما تمثلها مؤسسة المحكمة العليا. (ارندت، 2008: 335)

إن شرعية الدستور والمؤسسات الجديدة لا تنبثق بمجرد ولادتها، ولكن تتطور تدريجياً بالخبرة التبادلية بين الشعب والقادة، أو بين الدولة والمجتمع، ولكن الميزة التي يضفيها المنطلق الشعبي على هذه البنى الثورية هي أَن التجربة لا تنطوي على مخاطرة، ولا يترتب عليها تكلفة باهظة في هذه الحالة، طالما إن جميع الإجراءات مقيدة اصلاً بالإرادة الشعبية.

إن أفاق العقل والمدركات التي يحملها الناس بعد الثورة تضع كل شيء في الوجود على أرضية مغايرة لأرضية القهر السابقة، فثمة تمرد معلن في العقل ووجهة النظر، وفي إدراك المرء لذاته وحدود فعله. إن هذه الحالة تعبر حقاً عن تدمير تقدمي للبناء الاجتماعي، وبالرغم من أن أشكال الحرية هذه مطلوبة، وتعد مظهراً طبيعياً، إلا إن دمجها في نظام عام يعد أكثر ضرورة، ولهذا السبب تكثر بعد الثورة الاحتجاجات، والاعتصامات وأشكال التمرد، والانتقاد، والخلافات الموسعة، والاعتراضات. إنها تعبير عن الفوضى الكامنة في بنى القهر. كما تعبر عن ضرورة إيجاد البنى التي تطفو فوق كل هذه الاعتبارات، والتي تتصف بالمؤسسية والعدالة، والجمعية.

ويلاحظ المهتمون بالثورات التاريخية: أن كل ثورة عظمى دمرت أجهزة الدولة التي وجدتها، وبعد تأرجح وتجريب وضعت كل ثورة أجهزة أخرى مكانها، وفي معظم الأحيان مختلفة تماماً عن تلك التي دمرتها، والتغيرات التي تنتجها الثورة في نظام الدولة لا تقل أهمية عن التغيرات التي تنتجها في النظام الاجتماعي. (Skocpol, 1985:161)

وتلاحظ ثيدا سكوكبول Skocpol: أَنه بالنسبة للثورات الثلاث (الفرنسية، والروسية، والصينية) أَمكن القول أنها قد اكتملت عندما أُديرت التنظيمات والإدارات والجيوش من قبل منفذين حكموا باسم الرموز الثورية، والتي انبنت وسط الصراعات في المواقف الثورية. (Skocpol, 1985:163). وفي كل نظام جديد كان هناك دمج شعبي اكبر في شؤون المجتمع التي تديرها الدولة، كما أَن أصحاب الامتيازات في الطبقات العليا لم يعودوا كذلك في المجتمع والسياسية. لقد خسروا لصالح الطبقات الدنيا وكوادر الدولة الجديدة. (Skocpol, 1985:161)

ولذلك، فإن ما يفسد الإحساس بطعم الثورة ولذة الانتصار، هو حضور البنى الرمزية التي أسسها النظام القديم مقابل ضحالة الرموز الثورية، وهذا يعني أَن الثورة لم تشيد إنجازاتها بعد ولم تنجح كذلك. ووفق هذه الحالة يصف بشارة المرحلة التي أعقبت الثورة المصرية بقوله: "... وما إن انفضت الاعتصامات خلال شباط /فبراير 2011 حتى تبين أَن جهاز

الأمن بقي على حاله، وأن القضاء بقي قضاء مبارك، وليس حتى القضاء الذي تمرد على مبارك بعد انتخابات عام 2005، بل أولئك الذين عينهم مبارك ضد القضاة الذين تمردوا عليه... لقد وقعت الثورة أسيرة خطابها المتعلق باستقلال القضاء وحرية الإعلام، ونظراً لغياب قوى سياسية منظمة أمينة على قيم الثورة احتمت فلول النظام من الثورة بشعارات الثورة". (بشارة، 2013: 10–11)

إن صياغة دستور جديد وبنى جديدة يقتضي التفاعل مع رموز الثورة وليس مع الرموز النقيضة أو المعادية للثورة. تمثل مرحلة ما بعد الثورة نسقاً متكاملا لا يقبل التجزيء ولهذا فإن دستور الدولة الجديد يكون تعبيراً حقيقياً عن روح الثورة وجوهرها عندما يتعايش مع البناء الرمزي للثورة بكل تفصيلاته. ولذلك من الطبيعي أن تشهد المرحلة الانتقالية "تطهيراً رمزياً" للبناء الاجتماعي لتعبر عن نقاء المرحلة الجديدة وسلامة توجهها.

لقد تعلم كاسترو درسا تاريخياً بهذا الخصوص ولذلك بحلول نهاية عام 1959 عززت العناصر الأكثر راديكالية في حركة كاسترو (M-26-7) السيطرة على الجيش الكوبي، وتضمن هذا الإنجاز إزالة الضباط المحافظين والجنود، كما شمل محاكمات وإعدامات لحوالي 550 عنصر من جيش الباتستا Batista وطاقم الشرطة الذين تسببوا بالقتل والتعذيب. إن فِرَق الحرق أغضبت بعض الأمريكيين الشماليين لكنها ربحت قبولا قويا من قبل آلاف الكوبيين الذين عانت عائلاتهم وأصدقائهم من قمع الباتستا. (SZULC, 1986)

إن عملية التطهير الرمزي لا تدل فقط على سيادة البنى الثورية المستحدثة، إنما تدل على اجتثاث مشاعر اللاعدالة المؤسسة في البناء الاجتماعي، والتي تعتبر من المحركات الأساسية للثورة. لقد أدرك بارنجتون مور Moore فاعلية هذه المسألة بقوله: "الفقر والاستغلال الجماهيري بذاتهما لا يكفيان ليقدمان موقفاً ثورياً، ولكن يجب أن يكون هناك شعوراً باللاعدالة المؤسسة في البناء الاجتماعي". (Moore, 1966: 220)

لا يمكن القول أن العملية الثورية قد انتهت طالما أن رموز اللاعدالة والمرحلة السابقة للثورة حاضرة وفاعلة في المجال العام. إنها تستحضر القضايا ذاتها التي قامت الثورة من أجلها. يجادل بورو ادواردز Edwards بهذا الخصوص: "يمكن اعتبار العملية الثورية قد انتهت عندما تفقد القضايا التي سببت الثورة حدتها، وتكون قضايا جديدة بدأت بالظهور، وعندما يتوقف الجدال حول المبادئ الأساسية التي أسستها الثورة" (Edwards, 1965: 194)

ومثال ذلك، أن انتصار الماركسية في روسيا لم يعني فقط اغتراب وتلاشي أعضاء الصفوة القديمة والطبقات ذات الامتياز. لكنه يعني كذلك تزايد غير عادي في الحراك الاجتماعي والاقتصادي للعمال الصناعيين والفلاحين، وفي السنوات التالية للثورة جند الحزب الشيوعي ملايين من الأفراد من العمال والفلاحين وزودهم بالتعليمات الأيديولوجية وأعطاهم فرصة الاقتراب من القوة السياسية والاقتصادية من خلال عضوية الحزب، ومناصب السلطة والوظائف الإدارية. (Fitzpatrick, 1982)

ولكن فيما بعد لاحظ الطلاب في المجتمع السوفياتي بأن أوجه القصور الاقتصادية والعملية تضمنت النظام السياسي الذي قيد حرية التعبير، وكبح الإبداع، وقيد النظام الاقتصادي بالبيروقراطية والتخطيط المركزي ولم يقدم حافزية كافية للأفراد المنتجين. (Defronzo: 1991: 50)

لا شك أن الإصلاح الاقتصادي يتخذ موقعاً مركزياً في عملية الإصلاح الشاملة التي يكون طابعها العام سياسياً. ولذلك يعالج بعد الثورة ضمن مسار مواز للمسار السياسي. ومن الأمثلة على ذلك أنه في عام 1961 ركز كاسترو على العدالة الاجتماعية، واستئصال الفقر. (Szulc, 1986). وبعد عام 1985 حاول القادة الفيتناميون تحسين الأداء الاقتصادي بتشجيع النشاط الاقتصادي الخاص الموجه بالطلب العام، وتم السماح للمزارعين باستئجار كميات كبيرة من الأراضي لفترة زمنية طويلة. وبحلول عام 1990 أدت إصلاحات السوق الحرة إلى تحسين الاقتصاد الفيتنامي وتناقصت معدلات التضخم وأصبحت فيتنام ثالث دولة مصدرة للأرز في العالم. (Defronzo, 1991). وفي الاتحاد السوفياتي اقر اجتماع اللجنة المركزية عام 1987 وثيقة الموضوعات الأساسية لإعادة البناء الجذرية للإدارة الاقتصادية، ويتضمن هذا الإجراء نقل التركيز من الإدارة المحضة إلى الجدوى كأساس للإدارة الاقتصادية، وإشاعة ديموقراطية الإدارة والتفعيل

الشامل للفاعل البشري. (غورباتشوف، 1989).

وفي ضوء الطروحات السابقة يمكن القول بأن البنى المادية الثورية بما في ذلك الدستور والقوانين والبنية السياسية والبنية الاقتصادية يجب أن تضمن ثلاث قضايا أساسية، كتعبير عن التحصين الذاتي:

أولاً: عدم عودة الهيمنة السياسية أو الطغيان السياسي، من خلال مأسسة أجهزة الضبط السياسي والرقابة السياسية، والقوى السياسية المنظمة والمستأمنة على غايات الثورة وقيمها. ويلاحظ كل من كيلي وكلين Kelley and Klein: أنه في الثورات التي ظهرت عبر التاريخ مثل (البيلوبونيز عام 227 قبل الميلاد، وبريطانيا عام 1381، وفرنسا عام 1789 والمكسيك عام 1910، وروسيا عام 1917، والصين عام 1921 وبوليفيا عام 1952 وكوبا عام 1958) عدت نتائج الثورة الناجحة واضحة بالنسبة للنخبة السياسية القديمة، ولكن بالنسبة لجمهور الناس العاديين ليست كذلك، فعلى المدى القصير استفاد الناس من المجتمع الأكثر انفتاحا ومساواتية الذي نتج بعد الثورة، ولكن على المستوى بعيد المدى هل تدوم المساواة أم تنبثق اللامساواة من جديد، وهل ينمو الحراك أم يتناقص، ومن سيستفيد من القوى التي تطلق الثورة العنان لها. إن الاستحضار الدائم لهذه التساؤلات يمثل ضمانة إستراتيجية لعدم عودة الهيمنة. (Goldstone, 1986: 209-210)

ثانياً: تطبيق العدالة، وتتحقق من خلال سيادة القانون والسلطة الرسمية على منطق القوة بكافة أشكالها وفي جميع المجالات، وضمان تكافؤ الفرص أمام جميع أعضاء المجتمع وصيانة الحقوق واستردادها وتوفير السبل اللازمة لذلك.

ثالثاً: كفالة الحريات والحقوق المدنية، بحيث تترسخ بناء على ضمانات دستورية تمتد باتجاه "تكوين الحرية" وتأسيسها في الحياة العامة. وهذا هو المشروع الذي يضمن ولادة إنسان قادر على إعادة إنتاج الحرية والعدالة والمساواة، ومواجهة محاولات اختراقها. ولكن بالمقابل، من الضروري أن تتفاعل مؤسسة الدولة بكل مكوناتها، مع ثقافة العقل وطرق التفكير السائدة. مثلاً، في رومانيا وفق تصريح رئيسها الحالي ترايان باسيسكو: يعود طول الفترة الانتقالية إلى طريقة تفكير الناس، وطريقة تفكير القادة. وهناك ديموقراطية من حيث التشريع والمؤسسات ولكن الراسخ في ذهن الشعب لم يتطور مع المؤسسات. (الجزيرة: 2013)

يقول فوكو Foucault: "إن التحرر من السيطرة ليس كافياً حتى نكفل الحرية فالمهم هو تأسيس أنماط جديدة من السلوك والاتجاهات وأشكال الثقافة التي تعمل على تقوية وتدعيم الطرف الضعيف غير المحصن. وبهذه الطريقة نضمن أن علاقات القوة التناوبية لن تتجمد في هيئة علاقات سيطرة. كما نضمن ممارسة الحرية التي تمكننا من لعب القوة بأقل سيطرة ممكنة. (Fornet-betancourt et al., 1987)

لا شك أن ثقافة العقل وطرق التفكير لا تتغير بنفس السرعة التي تتغير فيها البنى المادية. لكن بأقل تقدير يجب أن لا تكون الفجوة بينها كبيرة، ثم من الضروري عدم صرف النظر عن ضرورة التساوق بين الجانبين. إن التغير الاجتماعي الحقيقي يتحقق فقط عندما يصل إلى بنى الوعي والمدركات. أي إلى "النسق الثقافي" الذي يضمن فاعلية البنى الجديدة من ناحية، كما يضمن تحصينها من ناحية أخرى. يقول جي روشيه في سياق شرحه لإشكالية التغير عند تالكوت بارسونز: يجب أن تصل قوى التغير إلى مستوى الرموز والقيم فهناك تكمن أعتى قوى الضبط، وإذا لم تصل قوى التغير إلى هذا المستوى فمن المحتمل أن تسيطر عليها العوامل التي تقاوم التغير. (روشييه، 1981: 119)

ومن هذا المنطلق سعى ماوتسي تونغ إلى بناء ثقافة تتوافق مع أهداف الثورة الصينية، وآمن بأن العمل الإرادي لعدة ملايين من الأشخاص الذين يريدون الثورة، يجب أن يرافقه عمل إرادي أخر يتمثل في تغيير هذه الملايين لذاتها و أن جميع الثورات هي أيضا سلسلة لا تحصى من الممارسات والتمارين بقصد تغيير الذات. وفي الواقع ليس بالإمكان تحقيق الثورة الاولى دون تحقيق الثورة الثانية. (سوين، 1979: 209)

وفي السياق ذاته يقول غورباتشوف في وصفه للمعضلات التي ألمت بالاتحاد السوفياتي: "المهمة الأولى لإعادة البناء مشروطة، بل ومضمونه النجاح بإيقاظ الناس، وجعلهم فعالين بصورة حقيقية ومهتمين بما يجري، وكذلك بالوصول إلى الحالة التي يشعر فيها كل إنسان أنه سيد في بلده، سيد في مصنعه أو مؤسسته، هذا هو الشيء الأساسي". (غورباتشوف، 1989: 27)

إن اكتمال مشروع تكوين الحرية يتأطر فقط بإنجاز المشروع الثقافي للثورة. فالحرية ليست سياقاً خارجياً فحسب بل هي بنية جوهرية في العقل والفكر. إن امتلاك المرء للحرية كقيمة، وللعدالة كقيمة هو ما يجعله يحترم حرية الآخرين ويصون حقوقهم وهذا المطلب هو أرقى ما يمكن أن تنجزه الثورة، أي تعميم القيم المتعلقة بصيانة الكرامة الإنسانية واحترامها. ومن هنا يلاحظ جون ديوي: بأن التهديد الخطير الذي يواجه ديمقراطيتنا ليس هو وجود دولة تسليطة شمولية خارجية، بل هو الوجود داخل مواقفنا الشخصية وداخل مؤسساتنا، وهو الذي يعطي انتصاراً للسلطة الخارجية، ولهذا فان ساحة المعركة في داخل أنفسنا ومؤسساتنا. (انظر: فروم، 1972: 83)

وهكذا فإن إعادة تصميم المجال العام يتطلب إعادة تشكيل البنى المجتمعية الكبرى وفق الاتجاه التالي، وعلى التوالي:

أولاً: الدولة، وتقتضي تكافؤ الوضع القانوني الذي يشمل الواجبات والحقوق، وتطبيق العدالة التي تقاس بمدى ضمان هيئات الدولة للحقوق ووضعها موضع التنفيذ، وفي الغالب حقوق المواطنين المتكافئة في ظل الدستور ومبدأ حكم القانون.

ثانياً: الاقتصاد والسوق. تقتضي حرية الاختيار والعدالة المتمثلة في حق الحصول على التعاقدات الطوعية. (أُوفة، 2001: 54–56) ورفع مستويات الإشباع ورفاه المواطنين والعدالة التوزيعية وبشكل خاص عندما تكون القواعد الإنتاجية المادية متوفرة.

ثالثاً: الثقافة، وتتأسس على البناء الرمزي للثورة، وتصان من خلالها غاياتها ومنظوماتها القيمية. وتشمل ماسسة "الحرية"، و"العدالة"، و"احترام الأخر"، و"قبول التنوع والاختلاف" و"الإدارة السلمية للصراع"، وقدرة المواطنين واستعدادهم لصيانة ثورتهم من القاعدة.

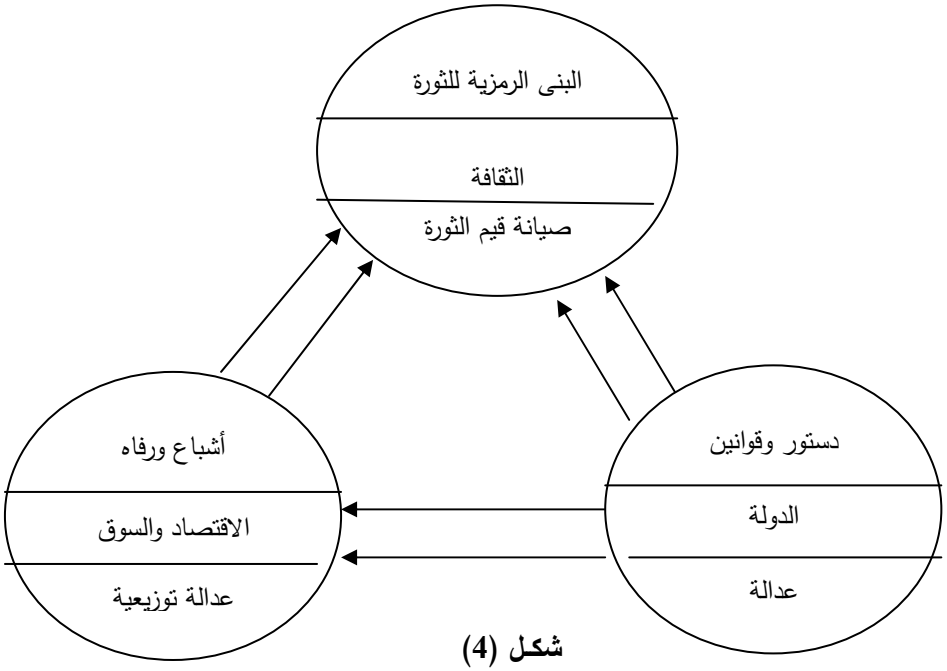

شكل (4)
اتجاه العقلنة من الدولة إلى الثقافة

خاتمـة:

سعت هذه الدراسة إلى إظهار ديناميات المرحلة الانتقالية في مسار حياة الثورة، أي مرحلة ما بعد سقوط النظام الذي تقوم الثورة ضده للكشف عن المقدمات المنطقية اللازمة لعقلنة المرحلة وترشيدها وتحقيق الاستقرار. وقد طرحت الدراسة أربعة تساؤلات أساسية:

1-ما أبرز مظاهر الاضطراب التي تفرضها الثورة على المرحلة الانتقالية؟
2-ما أبرز القوى التي يمكن إن تقوض إمكانات عقلنة المرحلة الانتقالية؟
3-ما العلاقة بين مسار حياة الثورة ومسارات عقلنة المرحلة الانتقالية؟
4-ما طبيعة الاتجاه العام الذي يحكم عمليات عقلنة المرحلة الانتقالية؟

ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات. ارتكزت الدراسة على ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: السياق العام والقوى الفاعلة، ويجيب على التساؤلين الأول والثاني. وقد كشف هذا المحور إن أهم مظاهر الإضطراب في المرحلة الانتقالية تتمثل في التوقعات المتصاعدة لدى الجماهير والتي تبقي انفعالية الثورة قائمة. ورفع الحصانة عن القواعد المصانة اجتماعيا وانهيار القواعد النمطية، واضطراب معاني الأشياء ودلالاتها، واضطراب الهوية الاجتماعية وظهور التصدعات والانشقاقات البنائية، بالإضافة إلى الانفلات الأمني وما يثيره وخوف وقلق مصحوب بالحنين إلى الاستقرار، وتقهقر الوضع الاقتصادي.

أما بالنسبة لأبرز القوى الفاعلة في المرحلة الانتقالية والتي تؤثر في عقلنة المرحلة الانتقالية. فقد تم الكشف عن متغيرين هما: الثورة المضادة وحجمها في المجتمع ومستوى الحرية الذي تتمتع به، وكذلك السياق الدولي وموقفه من الثورة حيث يعمل على تنشيط الثورة أو كبحها أو حتى إفشالها عندما يتخذ موقفا مناوئاً لها، ويعمل على تسريعها وإنجاحها عندما يؤيدها.

المحور الثاني: المسار التاريخي للثورة والقواعد العميقة للعقلنة، ويجيب على التساؤل الثاني، وأظهر هذا المحور إن إدارة المرحلة الانتقالية تقتضي الأخذ بعين الاعتبار الدوافع التي حرضت قيام الثورة، والوعود التي علق عليها الناس آمالهم، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتجذرة في البناء الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك تبين إن إدارة المرحلة تقتضي التعامل مع التركيبة المجتمعية ومراعاة طبيعتها الخاصة. ونبذ الإقصاء وتحقيق العدالة التوزيعية، ومحاكمة رموز الظلم والاستبداد، ومراعاة المكونات الاجتماعية التي ساهمت في إنجاز الثورة بالإضافة إلى الاهتمام بالتفاعلات الخارجية والداخلية للثورة وتحديد الآليات اللازمة لضبطها. ومن ثم مراعاة مستوى عنف الثورة وما يفرضه من سياسة أمنية.

المحور الثالث: عمليات العقلنة من الدولة إلى الثقافة، ويجيب على السؤال الرابع، وقد اظهر هذا المحور إن العقلنة تتجه بالضرورة من الدولة ومؤسساتها (البنى المادية) إلى المعالجة السريعة ذات العوائد السريعة للاقتصاد، وبعد ذلك صناعة الثقافة التي تتطلب مدة زمنية أطول للتوافق مع أهداف الثورة وغاياتها، وإيجاد نموذج مغاير للنظام القديم.

وقد أظهر هذا المحور إن الدستور والقوانين والبنية السياسية والبنية الاقتصادية. جميعها يجب إن تشمل ثلاث قضايا أساسية: التحصين ضد عدم عودة الهيمنة السياسية، وتطبيق العدالة، وكفالة الحريات، والحقوق المدنية. ومن ثم إيجاد الثقافة التي تتفق من حيث جوهرها مع هذه القضايا، وبدون هذه الثقافة تبقى إنجازات الثورة معلقة في فراغ. إنها تمثل البناء الرمزي للثورة الذي يصون أهدافها ويحافظ على منظومتها القيمية التي تتأسس على العدالة، والحرية، واحترام الآخر، والتراضي السلمي، وقبول الأخر.

وبناء على ما تقدم يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

أولاً: إن المرحلة الانتقالية بالغة التعقيد بموجب المتغيرات المتعددة الفاعلة فيها، بالإضافة إلى انفعاليتها المبينة على سيكولوجية الجماهير. وهذا يعني أن عملية العقلنة لهذه المرحلة لا تخلو من حالة تعاطفية استرضائية. فالجماهير لا يهمها ما هو واضح في أذهان القادة وما يخططون له بقدر ما تهمهم الاشباعات الآنية.

ثانيا: إن عقلنة المرحلة تقتضي التعامل مع ما في الثورة وحاضرها، وأبعادها المستقبلية، وضمن هذا المسار التاريخي الممتد للثورة تبرز هوية الثورة والمتغيرات الخاصة بها. ولذلك لا يوجد نموذج للعقلنة يمكن أن يطبق على جميع الثورات، ولكن هذا لا يعني التعامل مع كل ثورة باعتبارها حالة خاصة وفريدة.

ثالثاً: إن غاية ما تصبو إليه عمليات العقلنة للمرحلة الانتقالية هو إيجاد بناء رمزي يعكس هوية الثورة من ناحية، ويعيد إنتاج قيمها وأهدافها. وعليه فإن التركيز على البنى

المادية السياسية والاقتصادية وإهمال البنى الرمزية للثورة يجعل إنجازات الثورة مفرغة من معناها. إن مأسسة البناء الرمزي للثورة في المجال المجتمعي العام هو بمثابة إعلان الانتصار الحقيقي والنجاح المؤكد للثورة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

ارندت، حنة. (2008). **في الثورة**، ط1، ترجمة عطا عبدالوهاب، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

أوفة، كلاوس. (2001). المجتمع المدني والنظام الاجتماعي: الفصل بين السوق والدولة والمجتمع المحلي والجمع بينهما، ترجمة أحمد محمود، **الثقافة العالمية**، العدد 107 يوليو.

بشارة، عزمي. (2013). **الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تقرير BBC العربية. (2013). ليبيا: **مطالبات بتحسين الوضع الأمني بعد عامين على الثورة**، السبت 16 شباط.

تقرير حقوقي (2013)، **حكومات ما بعد الثورة تسير في سياساتها الاقتصادية على خطى مبارك**، المصري اليوم، السبت 10 أغسطس.

الجزيرة،(2013)، **مقابلة مع رئيس وزراء رومانيا ترايان باسيسكو**، 7/13.

جلول، فيصل. (2011). **ثورات عربية للتغيير أم لتحسين شروط التبعية**، الأخبار، 18 نيسان.

الجوهير، محمد وآخرون. (1992). **التغير الاجتماعي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

حزب الحركة الوطنية المصرية. (2013). **إحصائيات مهمة عن الوضع الأمني المتدهور في مصر**.

روشيه، جي. (1981). **علم الاجتماع الأمريكي: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز**، ط1، ترجمة محمد الجوهري وأحمد زايد، القاهرة، دار المعارف.

سوين، هان. (1979). **اليوم الأول في العالم (ماوتسي تونغ والثورة الصينية 194 9-1975)**، ترجمة هلال محمود سعد، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

غورباتشوف. م. (1989). **عملية إعادة البناء والتفكير السياسي الجديد لنا وللعالم أجمع**، ط1، ترجمة وليد مصطفى وآخرون، عمان، دار الكرمل.

فروم، إريك. (1972). **الخوف من الحرية**، ط1، ترجمة مجاهد عبدالمنعم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

كريب، أيان. (1990). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، **عالم المعرفة**، 244.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2011). **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**، قطر، الدوحة.

الهيئة العامة للاستعلامات. (2013). **الاقتصاد المصري بعد ثورة 25 يناير**، السبت 10 أغسطس.

والدرون، آرثر. (2001). نحو صين حرة وديمقراطية، ترجمة عبدالهادي عبلة، **الثقافة العالمية**، العدد 107. يوليو.

وود، جوردون. س. (2006). **الثورة الأمريكية**، ط1، ترجمة نادر سعادة، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية

Chorley, Kathrine. 1986. Armies and the Art of Revolution, In, Jack A.Goldstone (ed.). Revolutions, Theoretical, ***Comparative, and Historical studies***, Harcourt Brace Jovanovich. INC.

Christopher, Doob. 1991. ***Sociology, Introduction***, 3rd Ed. Holt Rine hart and Winston, Inc.

Coser, Lewis. 1956. The Functions of Social Conflict. Glencou Il: Free press.

Davis, J.C. 1969. ***The (J-Curve) of Rising and Declining Satisfaction as a Course of Some Great Revolutions and a Contained Rebellion,*** pp690-739. Jn. H.D. Graham and T.R. Gurr, ***The History of Violence in America***, Bantam. New York.

Defronzo, James. 1991. ***Revolutions and Revolutionary Movements***, west view press, Inc.

Dowse, R. and Hughes, J. 1982. Political sociology, John Wiley and Sons.

Edwards, L.B. 1965. The natural History of Revolution, New York, Russell and Russell.

Moore, Barrington. 1966. The Origins of Dictatorship

and Democracy, Penguin, Harmonds, Waroh.

Eoliver, P. and Johnston, H. 1999. Who a good Idea. Frame and Ideologies in social movement, ***Research Mobilization***, (5), 37-54.

Fornet-Betancourt, Raul, Helmut Becker, Alfredo Gomez Muller and Gauthier, J.D. 1987. The Ethic of Care for the Self as a practice of freedom: an interview with Michel Focualt on January 20, 1984, ***Philosoohy Social Criticism,*** 12: 112:112-131.

Fitzpatrick, Sheila. 1982. The Russian Revolution. 1917-1932. New York Oxford University Press.

Ganz, Marshall. 2000. Resources and Resource Fullness, Strategic Capacity in the Unionization of California agriculture. 1959-1960, ***American Journal of Sociology***, (103), 1003, 1062.

Goldberg, Ellis. 2011. Mubarakism without Mubarak, why Egypts Military will not Embrace Democracy, In the New Arab Revolt, what Happened. What it means and what comes Next, councel of foreign relations, Inc.

Goldstone, J.A. 1986. Revolutions: The vertical, Comparative, and Historical studies, HBJ, Harcourt Brace Jovanovich, Inc.

Gurr, Ted Robert. 1970. ***Why Men Rebel:*** Princeton University press, Princeton. N.J.

Habermas, Jurgen. 1975. ***Legitimation Crisis***, Trans. By Thomas McCarthy, Boston, Beacon Press.

Huntington, Samuel. 1968. ***Political order in changing societies***. New Haver: Yale university press.

Kelley, J. and Klein, H. S. 1986. Revolutions and the Birth of Inequality: Stratification in Post Revolutionary Society. In J.A. Goldstone, Revolutions: ***The verrical, comparative, and historical studies***, HBJ, Harcourt Brace Jovanovich, Inc.

Krejci, Jaroslav. 1994. ***Great revolutions compared, the outline of a theory 2nd Ed.*** Harvester wheatsheaf. TJ press (Padstow) LTD.

McAdam. 1982. Political process and the Development of black Insuranncy.1930-1970. The University of Chicago Press.

Meyer, Gerd. 2005. Power, Powerlessness and chances of productive Action, from forum (English version), ***Tuebingen selts verlage***, (9): 17-23.

Ortman, Budjer. 2000. Anomie as a Consequence of Disturbance Of Equilibrium in Case of Suddenly Occurring Social or Personal changes. A paper presented at the pnnual meeting of American society of criminology Sanfrancisco, California, USA. Nov. 17.

Parsons, Talcott. 1966. Societies, Evolutionary and comparative perspectives: upper saddle river, NJ. Prentice Hall.

Robertson, David. 1985. Penguin Dictionary of politics, London. Penguin.

Robertson, Ian. 1987. ***Sociology***, 3rd Ed. Worth Publishers, Inc.

Skocpol, Theda. 1985. ***States and Social Revolutions, A Comparative Analysis of France, Russia and China***, Cambridge University Press.

Szulc, Tad. 1982. Fidel: A critival portrait, New York, Morrow.

Trofin, Liliana. 2009. Paradigms of modernity-Poverty. Inquiry and Social Marginalization,

Metalurgia International VOLXIV. Special Issue No12.

Webster's College Dictionary. 2010. K Dictionaries, Ltd.

Wyden, Peter. 1979. ***Bay of pigs: The Untold Story***, New York Simon and Schuster.

After Revolution: Forces and Courses of Rationalization

*Mohammad A. Al-Horani**

ABSTRACT

This study aims at showing the premises and the main issues which may contribute to managing and rationalizing after revolution. In order to attain this Goal, the study focused on the appearances of disturbance, the forces which can undermine rationalization efforts, life course of revolution and its impact on managing after revolution, and the direction which restricts rationalization processes.

The study shows that, Rising expectation of populace, breaking social rules and meanings, disorder of social identity, absence of security and regulation, and economical recession, are appearances of disturbance which challenge after revolution rationalization. Then, the study revealed that the most important forces which hinders after revolution rationalization are: counterrevolution, and the interactive states with revolution.

After that, the study revealed that taking into account the life course of revolution and its structural phases contributes to dealing with the deep defects which invokes revolution, managing hopes and ambitions of people and revolutionaries, The societal composition of society, distributive Justice, Inner and outsider interactions of revolution, and the range of violence, and the security policy needed.

Besides, the study showed that a rationalization of after revolution proceeding from formal institutions of state and economy to symbolic culture of resolution which reflects its identity and values. The course of rationalization should secure, preventing political hegemony return back, applying social justice, and civil rights and liberties.

Keywords: After Revolution, Rationalization.

* Department of Social Science and Social Services, Yarmouk University, Jordan.

Received on 12/11/2013 and Accepted for Publication on 11/9/2014.